الأكاديمية للدراسات
الإجتماعية والإنسانية

سياسة الحاكم العام جول هنري كارد (jules HenriCard)
تجاه جمعية العلماء وجماعة النخبة في الجزائر بين 1930 _ 1935

The Governor General Jules Henri Card Policy Towards the Muslim Scholars Assembly And the Elite Members between 1930 and 1935

Phd Student Amina MESSAOUDI
Dr. Djilali TEKRANE
Hassiba Benbouli Chlef University – Algeria

[أ] طالبة دكتوراه. أمينة مسعودي [ب]د. جيلالي تكران
[أ،ب] كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة حسيبة بن بوعلي جامعة بالشلف -الجزائر-
wardaamina4@gmail.com

ملخص

كانت سنة تولية الحاكم العام جول هنري كارد سنة 1930 متزامنة مع إحياء فرنسا للذكرى المئوية لاحتلال الجزائر و قيامها باحتفالات ابتزازية أدمت قلوب الجزائريين ، كما أججت الروح الوطنية والدينية التي ظلت تتفاعل في نفوس الجزائريين ، فنتج عن ذلك تطور وتبلور تيارات الحركة الوطنية منها تطور الحركة الإصلاحية في الجزائر بتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931، التي حددت وسائل وسطرت أهدافا لمواجهة مشروع فرنسا الذي بدأ تطبيقه منذ مائة عام و التي دمرت فيه عقول أجيال ، مما جعل الحاكم العام يستهدف الجمعية بإصدار مجموعة القرارات الجائرة ضد برنامجها التعليمي و معلميها ومساجدها ونواديها و تشديد الرقابة عليها ، و رفض منحها تراخيص لفتح مدارس حرة للقيام بالوعظ والإرشاد,طبقا لقرارات مشال في فبراير سنة 1933 والذي كانت في مجملها معادية للإسلام و المسلمين ، كما شهدت سنة 1933 أزمة المنتخبين المسلمين الجزائريين الذين اقتنعوا بأنهم لن ينالوا شيئا من وعود الإدارة الفرنسية لهم ، وبعد عام شهدت قسنطينة أحداث دامية بين اليهود والجزائريين على خلفية تدنيس مسجد سيدي الأخضر ، و كانت نهاية عهدة الحاكم العام بإصدار مرسوم رينيه سنة 1935 لقمع لمظاهرات الجزائريين ضد السياسة الفرنسية بالجزائر القوانين و المراسيم الخانقة للحريات الفردية والجماعية .

الكلمات الدالة: الحاكم العام جول هنري كارد، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، مرسوم مشال، مرسوم رينيه.

Abstract

The General Governor Card started ruling in 1930 the year when France was celebrating a century of colonialism in Algeria. The celebration knew huge ceremonies that meant to bother the Algerians' feelings who were basically suffering for their colonized country. However, those ceremonies rised highly the national and religious spirits which kept moving the Algerians' desire to gain their independence . Consequently a new reformist movement had been developed in Algeria, such as the Muslim Scholars Assembly in 1931 .

This Assembly identified and underlined new strategies and clear goals to confront the French policy that adopted a project for destroying the minds of the generations for a whole century. This step pushed the Governor Card to react by issuing unfair decisions against the assembly programs, and repressing its followers in the mosques and the clubs ,and controlling tightly the leaders of the Assembly. Michel decisions in 1933, for instance, refused the permission to open new free schools of extension and guidance .These decisions were totally against Islam and the Muslims in Algeria. In this year, Constantine has known the crisis of the elected members who knew that they were not going to gain anything from the colonizer's administration. The city of Constantine had also seen bloody events between the Jews and the Muslims because of the profanation of Sidi Lakhder mosque. The General Governor's era was terminated by Renee decree in 1935 for oppressing the Algerian's manifestations against the unfair French policy in Algeria and the decrees and laws that limit individual and collective freedoms

Keywords: *: The Governor, General Jules Henri Card, The Muslims Scholar Assembly, Michel decree Renee dcree .*

مقدمة

عرفت الجزائر خلال عقد الثلاثينات عدة توترات اجتماعية و سياسية هامة ، جعلت من تجربة الاستعمار الفرنسي الطويلة في الجزائر تفقد سيطرتها على الموقف لقوة التيار الوطني في مواجهة وسائل المقاومة التي استخدمتها فرنسا ضده و تغير موازين القوى لصالح الحركة الوطنية رغم الضغوط العديدة التي فرضتها إدارة الاحتلال عليها، هذا ما جعل الحكومة المركزية في باريس تقوم بتعيين جول هنري كارد كحاكم عام في الجزائر، نظرا لتجربته العسكرية والسياسية الطويلة في مناطق عدة في إفريقيا بعد تقلده عدة مناصب مختلفة وفرض سياسته التعسفية على شعوب المستعمرات، وعليه نطرح الإشكالية التالية : ما هي أهم الأحداث المعلمية التي شهدتها الجزائر في عهد الحاكم العام جول كارد ؟وكيف كانت سياسته ضد جمعية العلماء وجماعة النخبة في الجزائر خلال الفترة المدروسة ؟ وتكمن أهمية الموضوع في معرفة خلفيات السياسة الفرنسية و آثارها على الجزائر من خلال ضرب الحركة الوطنية وتمزيقها بمجموعة القوانين والمراسيم التعسفية خاصة اتجاه جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تصادف تأسيسها مع تولية جول هنري كارد كحاكم عام في الجزائر .

1ـ الوضع العام للجزائر خلال حكم الحاكم العام جول هنري كارد (Jules Henri Card)

أ ـ الاحتفالات الرسمية للذكرى المئوية للاحتلال الفرنسي للجزائر 1930

كان العقلاء من الفرنسيين والجزائريين ينتظرون أن تكون الاحتفالات بمرور قرن على استعمار الجزائر مناسبة لتحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للشعب الجزائري، الذي كان يئن تحت القوانين الجائرة (قانون الأهالي)[1] والأزمات والمجاعات المتوالية، ولكنه لم يكن إلا فتحا للجرح القديم و تحديا سافرا للجزائريين المستضعفين، بحيث لم يشف غليل المستعمرين لما قاموا به من تنكيل و تقتيل وإبادة وما انتهكوه من حرمات طيلة فترة من الزمن،حتى راحوا يرقصون على أشلاء شعب لم يؤمن بهم واختاروا بعض الممثلين للشعب في الاحتفالات ممن باعوا الجزائر وأنفسهم الرخيصة[2] .

انطلقت هذه الاحتفالات رسميا في شهر جانفي واستمرت إلى غاية 5 جويلية وهو تاريخ استسلام الداي حسين[3] سنة 1830،دعت فرنسا حسب الشيخ الإبراهيمي[4]الدنيا كلها وحضر هذه الاحتفالات رئيس الجمهورية الفرنسية غاستون دوميروق «GastonDoumergue»[5]ليترأسها بنفسه بنفسه[6] ، بحيث كان هذا الاحتفال حسب رأيهم هو انتصار على ما أسموه بالجيوش البربرية ، و أنفقت فرنسا أكثر من 80 مليون فرنك فرنسي على هذه الاحتفالات و أعادوا ذكرى جند الاحتلال بلباسه و موسيقاه[7].

إن هذه الاحتفالات أدمت قلوب الجزائريين و أحدثت ألاما شديدة ، فقد تركت وراءها خيبة أمل عظيمة ، كما ترتب عنها أثارا أخرى ايجابية تمثلت في إثمار روح الوطنية و الدينية التي ظلت تتفاعل في نفوس الجزائريين منذ بداية الاحتلال ، ووحدت جهودهم فازداد نشاط مناضليها كحزب نجم شمال إفريقيا[8]و ازدياد الروح النضالية بين أعضائه ،كما نتج عنه تطور الحركة الإصلاحية في الجزائر بتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 05 ماي سنة 1931، حتى إن بعض المؤرخين الجزائريين قالوا :" إن احتفال الفرنسيين بمرور قرن على احتلالهم أرض الجزائر قد قدم القضية الجزائرية عشرين سنة على الأقل " خاصة وأن أحد الفرنسيين قال بهذه المناسبة :" إن احتفالنا اليوم ليس احتفالا بمرور مائة سنة و لكنه احتفال بتشييع الإسلام فيها[9]، و بمناسبة الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر يقول " موريس فيوليت " Maurice Violette[10]الحاكم العام السابق في هذا الصدد بأن تحرير هؤلاء البرابرة من الشعوب يعتبر حدثا بارزا ينبغي أن نحي ذكراه بكل افتخار و اعتزاز ، و بهذه المناسبة تم وضع تمثال للمهندس " بوتان " [11] الذي رسم خريطة الإنزال بسيدي فرج بحي دالي إبراهيم [12].

ب ـ ميلاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931

إذا كانت الاحتفالات المئوية الفرنسية عبرت عن عظمة الاستعمار و قوته في البلاد ، فان هذه الاحتفالات نفسها جرحت قلوب الجزائريين و داست كرامتهم ، وحركت مشاعرهم الوطنية و عواطفهم الدينية، إذ أنها تعتبر نقطة انطلاق جديدة للحركة الوطنية الجزائرية(13)،و الذي فاجأ الإدارة

الفرنسية هو ميلاد و نشأة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، و قبل أن ينقضي عام واحد على الاحتفالات المذكورة حتى تم الإعلان عن ميلاد جمعية العلماء المسلمين في 5 ماي 1931 من صفوة علماء الجزائر الذين ينتمون إلى مدرسة التجديد الإسلامي التي ظهرت في العالم الإسلامي ابتداء من القرن 18 ميلادي، وهؤلاء العلماء كلهم مما لهم ماض حافلفي خدمة الثقافة العربية الإسلامية و الدعوة الإصلاحية و مقاومة مشاريع الاستعمار المبيتة ضد الشخصية والقومية للشعب الجزائر يمثل الشيخ عبد الحميد ابن باديس و الشيخ العربي التبسي[14] و الشيخ مبارك الميلي[15] وغيرهم ، جمعت بينهم وحدة الهدف ووحدة الفكرة و الغاية .وهكذا برزت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلى الوجود رسميا في ماي 1935 و قد اتخذت مقرها في بداية تكوينها " نادي الترقي "[16] الذي كان مقرا لاجتماعاتها و مؤتمراتها السنوية و ممارسة نشاطها العام فيه[17] رافعة شعار الآية الكريمة لقوله تعالى :" ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾ "[18].

إن ظروف الاحتفال المئوي جعل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تسطر الأهداف اللازمة لمواجهة مشروع فرنسا الذي بدأ تطبيقه منذ مائة سنة و التي خربت و دمرت فيه عقول أجيال من الجزائريين رغم ما تدركه من صعوبة العمل التربوي والتعليمي في بيئة الاحتلال القاسية ومن الأهداف التي سطرتها الجمعية مايلي[19]:

1- محاربة الآفات الاجتماعية.

2- توعية الشباب الجزائري تحت راية الإسلام و العروبة.

3- محاربة أنصار الاستعمار و الطرقية التي خدمته .

4- الوقوف ضد محاولة مسخ الشخصية الجزائرية و تحطيم البدع و الخرافات التي استعملها لتخذير الشعب .

5- إقامة علاقات تعاونية بين الجزائريين و بقية الدول العربية الإسلامية .

أما عن الأهداف الخفية والبعيدة فتمثلت في الاستقلال و تكوين دولة عربية إسلامية[20].

2ـ الحاكم العام جول هنري كارد يستهدف البرنامج التربوي والتعليمي للجمعية

ولد جول هنري كارد(Jules Henri Card)في الجزائر في جوان سنة 1870 من أسرة عسكرية و في مارس 1892 بدأ العمل في الرسائل الإدارية كمستخدم ثانوي للمحافظ في الجزائر ، ثم ذهب إلى الخدمة العسكرية في قسنطينة 1885 - 1896 ، وفي 1897 عمل كمستخدم محرر في مقاطعة الجزائر ثم استدعي إلى مدغشقر من طرف الجنرال Gallieni وفي عام 1917 عين حاكم من الدرجة الثالثة للمستعمرات ، ثم حاكما على الكونغو الوسطى[21]، ثم تم تعيينه على رأس الحكومة العامة الفرنسية بالجزائر سنة 1930 خلفا ل " بيير بورد"(Pierre Bordes)[22]الحاكم العام السابق[23].

أبدى الحاكم العام تشددا ضد سياسة الجمعية التعليمية و معلميها و مساجدها و نواديها ، لكن ذلك لم يوقف من نشاطها وقد تزامن تعيينه مع تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، إذ قام بإصدار مجموعة من القرارات الجائرة ضد الجمعية للحد من تأدية رسالتها النبيلة و القيام بمهمة الوعظ و الإرشاد مما زاد في تشديد الرقابة عليها، ففي رسالة بعثها الكاتب العام للولاية العامة في 15 مارس 1932 يبلغ فيها أن الجمعية بدأت في إيفاد مبعوثين إلى مختلف المناطق الجزائرية لمحاربة البدع والخرافات و مواجهة نفوذ المبشرين الأجانب و يطلب مراقبة نشاط هؤلاء المصلحين و إفادته بكل ما يوضح للحكومة العامة الاتجاهات الحقيقية لهذه الجمعية في هذه البلاد[24]، و في رسالة أخرى بعثها الحاكم العام " جول كارد " إلى عمالتي قسنطينة ووهران المؤرخة بتاريخ 18 أوت 1932 يحثهما فيها على مراقبة نشاط ابن باديس في غرب البلاد و كذا نشاط الإبراهيمي بشرق البلاد و يطلب منهما تتبع خطواتها في كل مكان ، كما يوضح لهما أن الجمعية تحمل في طياتها ثلاثة اتجاهات لا تبدوا خطيرة في ظاهرها لكنها قد تؤدي إلى تطورات خطيرة تستحق المراقبة ، وقد شرح هذه النقاط في ثلاثة اتجاهات و هي كتالي :

1- نشر اللغة العربية كلغة رسمية باعتبارها لغة الدين (اللغة العربية)

2- الدعوة إلى الاتحاد بين المسلمين الجزائريين بغض النظر عن مذاهبهم و فروقاتهم الاجتماعية (الوحدة).

3- إتباع المذهب الوهابي المتخفي وراء ستار الرجوع إلى الصفاء التقليدي (الأصالة) .

بالإضافة إلى ذلك , نقد جول كارد المؤسسات الدينية المحلية كالزوايا و أدان رؤساءها و هكذا شرعت الإدارة منذ سنة 1932 في تتبع الجمعية وعرقلة نشاطها و قام الحاكم العام كارد بتعيين مدير الشؤون الأهلية" ميرانت « Mirant»[25] الذي عرقل أعمال الجمعية ، ويظهر ذلك من خلال رفض منع تراخيص لفتح مدارس حرة و ذلك إما بالتأخير البيروقراطي أو بالتأخير المتعمد و أصدر الكاتب العام للحكومة العامة " بروتون "(Peyrouton)تعليماته إلى جميع الولاة يحذرهم فيها من المشاكل التي تثيرها جمعية العلماء وتشديد الخناق عليها لما تروجه من روح و وطنية و أن علمائها يؤججون العداء ضد الأجانب و بأن الخطر الأكبر لتلك الحركة يتمثل في الدعاية التي تعلمها للنشء في المدارس و تهدف باستحواذ على روح الشباب و تأليبه ضد فرنسا[26]، و أصدرت هذه الأخيرة قرارا في السنة التالية يزيد من تشددها على عمل الجمعية نظرا للنجاح الذي حققته في الأوساط الجزائرية ،و في مقابل ذلك عينت فرنسا موظفين دينيين احتكروا الوعظ والإرشاد بصفة رسمية سنة 1933 ، وقد ندت لجنة الشعائر الرسمية بذلك في فيفري 1933 و قد قابل ذلك سخط و احتجاجات من

طرف المسلمين عموما والعلماء خصوصا ، لكن ذلك لم يثن عزم الإدارة على مواصلة سياستها التعسفية ضد الجمعية ، ففي 2 مارس 1933 صدر قرار عن عمالة الجزائر يقضي بأن حق الكلمة في المساجد هو من مهام الأعوان الدائمين الرسميين فقط[27] ، كما اقترح " بروتون " استعمال قانون 18 أكتوبر 1892 [28] القاضي بمنح رخصة التعليم الحر حتى يعرقل حركة العلماء التعليمية[29] .

لقد أصدر السكرتير العام لإدارة الأمن والشؤون الأهلية ميشال«Michel» [30] ثلاثة قرارات في فبراير 1933والتي كانت في مجملها معادية للإسلام والمسلمين الجزائريين. فنص القرار الأول كان موجه إلى المتصرفين و الشرطة و شيوخ البلديات لمراقبة ما يدور في اجتماعات جمعية العلماء المسلمين[31] والتي يترأسها ابن باديس و المتحدث باسمها الطيب العقبي و كذا مراقبة كافة المكاتب القرآنية[32]، ويأتي في نص القرار الثاني عدم السماح للعلماء بالوعظ والإرشاد و احتكارها في نطاق الموظفين الرسميين المعنيين من طرف الإدارة الاستعمارية و أن المتهاونين في تطبيق هذا القرار ستطبق عليهم عقوبات صارمة من طرف الحكومة العامة[33]، أما القرار الثالث فصدر بتاريخ 24 فيفري 1933 و الذي يقضي بحل الجمعية الدينية التي يرأسها أحمد بن صيام بعد رفض هذا الأخير الاستجابة لطلب ميشال بمنع العقبي وغيره من رجال الجمعية من الوعظ و الإرشاد في المساجد[34]، و بالمقابل قام مشال بتأسيس جمعية دينية أخرى من مواليه و أعوانه وكان هو رئيسها و تسمى بجمعية علماء السنة[35]، وتذكر جريدة الشهاب بأن الحاكم العام طلب من رئيس الجمعية الدينية ابن صيام بإصدار هذا القرار لتتحمل الجمعية مسؤوليته أمام الجزائريين لكن رئيس الجمعية رفض ذلك فاضطر الحاكم العام و نائبه ميشال بإصدار القرار باسم ميشال[36] ، وقد تسبب المنشور في إثارة الرأي العام الجزائري ، إذ حدثت صدامات بين الشرطة و الجزائريين الذين تجمعوا أمام الجامع الكبير بمدينة الجزائر حيث قامت السلطات الفرنسية بنشر قواتها العسكرية لترهيب الناس. وفي مدينة قسنطينة رفض الضباط المسلمون المشاركة في احتفالات 14 جويلية . و في تلمسان قاطع السكان المعرض التجاري السنوي ، وبعنابة هاجم الجمهور أحد العلماء التابعين للإدارة الفرنسية وضربوه بالطماطم مما اضطر إلى الهروب من المسجد الذي كان من المفروض أن يتناول فيه الكلمة، كما هوجمت محلات وعربات المعمرين بنفس المدينة[37].

3ـ أزمة المنتخبين المسلمين الجزائريين سنة 1933ـ1934

لقد شهدت سنة 1933 بأزمة اقتصادية خطيرة للغاية بالنسبة للفلاحين . هؤلاء الفلاحون الذين اضطروا غير مرة لبيع حصادهم بسعر بخس ، لتلبية مطالب الجابي (القيم على تحصيل الضرائب) و المرابي (نسبة إلى الربا) ، وجدوا أنفسهم في جل الأحوال بؤساء ، إذ توج ذلك بمصادرة أملاكهم ، وهكذا أدى إفقار الأرياف سريعا إلى تضخيم أعداد البطالين في المدن. هذا مع العلم بأنه نظرا لانعدام حماية اليد العاملة المحلية لم يجد العمال المسلمون في أكثر الأحيان عملا في الو رشات، و هذا لصالح اليد العاملة الأجنبية ،هذه العوامل كلها جعلت الجزائريين المسلمين يشعرون بظلم اجتماعي عميق و فضلا عن التدابير العامة للشرطة التي اتخذتها الإدارة على صعيد المستعمرة كلها ، أدى التعسف في استعمال السلطة المنتشر في البلاد بعيدا وسوء التسيير على حساب الفلاحين إلى تفاقم المحنة الاجتماعية التي كان عليها هي الأخرى أن تنوء بكللها على المناخ السياسي و كادت سنة 1933 هذه أن تكون سنة انفجار [38].

كان أمل المثقفين الجزائريين خلال الثلاثينات من القرن العشرين كبيرا ، متوقعين بأن تكون هذه الفترة انطلاقة جديدة لسياسة أقل استعمارا و أكثر إنسانية وواقعية غير أن المنتخبين المسلمين الذين انتظروا تطبيق الوعود من قبل الحكومة العامة اقتنعوا بأنهم لن ينالوا أي شيء من هذه الحكومة و إدارتها في الجزائر رغم الوعود الفرنسية التي طالما جددت [39]، ليأتي يوم 14 ماي 1933 ويكون هذا اليوم المناسبة الذهبية للسياسيين الجزائريين للذهاب إلى فرنسا والمشاركة في احتفالات أقيمت على شرف موريس فيوليت بانقضاء خمسة وعشرين عاما على دخوله الميدان السياسي ، وموريس فيوليت ليس بالشخصية المجهولة في الجزائر فقد كان واليا عاما عليها وهو نائب في مجلس الأمة الفرنسي وفي مجلس شيوخها ، وهو رئيس حزب وفوق ذلك كانت له مواقف مشكورة في ميدان المطالبة بحقوق الشعب الجزائري حتى صار يعبر عنه بحبيب الجزائريين ، وتذكر مجلة الشهاب بأنه كان حقا على الجزائر العربية المسلمة أن تضرب في هذا الميدان بسهم مصيب و أن تظهر بهذه المناسبة عواطفها و تبدي امتنانها لذلك الرجل الذي دافع عنها دفاع الأبطال وبعث في أنفس رجال السياسة منها الهمة والعزم و أظهر ما تعانيه من ألام وتقاسيه من أحزان .

فلهذا قرر النواب الجزائريون و أعيان مدينة الجزائر أن يرسلوا وفد يمثلهم بذلك الاحتفال و إعرابا عن الجميل و سافر الوفد مؤلفا من السادة :

1- زروق محي الدين رئيس اتحاد النواب المسلمين بالقطر الجزائري .

2- الحكيم محمد الصالح بن جلول رئيس اتحادية النواب بقسنطينة

3- حمود شكيكن العضو بالمجلس العمومي و نائب شيخ مدينة الجزائر

4- محمد بن الباي من اعيان العاصمة ونائبا عنهم .

وقد خطب في هذا الاحتفال حمود شكيكن مهنئا وشاكرا موريس فيوليت، واغتنم الفرصة ليتكلم عن القضايا الجزائرية المعلقة بمحضر شخصيات من كبار المسؤولين ومنهم وزير

الداخلية كامي شوطان ، و تحت تأثير خطاب شكيكن تكلم وزير الداخلية شوطان على القضية الجزائرية بما يحيي بعض الآمال ، الأمر الذي حدا الوفد الجزائري أن يطلب مقابلة الوزير و أثناء المقابلة شرح السيد شكيكن الحوادث التي وقعت بسبب منع العقبي من إلقاء دروسه بمساجد العاصمة و تكلم أيضا الحكيم بن جلول و شرح بالتفصيل حالة الفلاحين المسلمين بأرض الجزائر وما يقاسونه من ضنك وشدة ومجاعة [40].

وحسب ما ذكره عبد الرحمن العقون في كتابه بان الوفد لم يتكلم عن المسائل السياسية لان هذه ستكون من اختصاص الوفد الجزائري الكبير الذي توجه بعد ذلك إلى فرنسا .

4. الحاكم العام كارد يفشل مهام الوفد الجزائري

قرر النواب الجزائريون بصفة عامة توجيه وفد يمثل جميع اتحاديات جمعية النواب و حتى بعض الشخصيات المعينة وذلك ليحمل رغبات الشعب الجزائري إلى الحكومة الفرنسة، و كانت الآمال عريضة علقت على هذا الوفد [41] خصوصا بعد ا التواطؤ الذي قدمه السيد قرنوت رئيس جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان في مجلس الأمة لحمله على قبول برنامج إصلاحات جزائرية وهي إعطاء المسلمين الناخبين حالا في المجالس المحلية حق الانتخاب لمجلس الأمة الفرنسي لترسل كل عمالة من العمالات الجزائرية كاتبا مسلما يمثلها بدار الندوة وإلغاء قانون النفي الإداري و تنقيح قانون الغاب وغير ذلك . فمشروع السيد قرنوت بسيط ولا يمثل إلا بعض النواحي في الحياة السياسية والاجتماعية بالقطر الجزائري [42].

شاهدت العاصمة الجزائرية يومي الجمعة والسبت 16و17 جوان 1933من أيامها العز وساعات قلما جاء يمثلها الدهر، تجلى فيها التضامن الوطني بأتم معناه و ظهرت فيها القوة المعنوية في هذه الأمة بأروع و أبدع مظاهرها، غادر الوفد العاصمة الجزائرية يوم السبت 17 جوان 1933 الى باريس يحمل معه آمال الملايين من الجزائريين الذين يرجون تغيير الحالة على يديه و بواسطة مساعيه و كان الوفد يتكون كما يلي :

من عمالة الجزائر السادة :

1- حمود شكيكن نائب عمالي و نائب رئيس بلدية الجزائر .

2- زروق محي الدين رئيس اتحاد جمعية النواب الجزائريين .

3- الحكيم عبد النور تامزالي نائب بالمجلس المالي .

4- الصادق دندان صاحب جريدة الإقدام .

من عمالة قسنطينة :

1- الدكتور بن جلول النائب بالمجلس العمالي و رئيس اتحادية جمعية النواب بقسنطينة .

2- الدكتور محمد زرقين طبيب أسنان عضو مجلس بلدية قسنطينة .

3- الدكتور بومالي عضو بالمجلس العمالي بعين البيضاء .

4- السيد بن خلاف عضو بالمجلس العمالي بجيجل .

5- السيد قهارية الزين عضو المجلس العمالي بسوق أهراس .

6- السيد قاضي عبد القادر رئيس جماعة أهلية باتنة .

7- السيد محمد الصالح صحراوي عضو بلدية الخروب .

8- السيد الزناتي صاحب جريدة الصوت الأهلي .

من عمالة وهران

1- السيد بن عودة باش تارزي رئيس اتحادية جمعية النواب بوهران .

2- الأستاذ حسين بوقلي عميد المحامين بتلمسان .

3- السيد لالوت محمد عضو بلدي ونائب رئيس اتحادية النواب بوهران .

4- السيد عبد السلام بوصالح مندوب من أعيان مدينة تلمسان.

فما إن غادر الوفد قامت ضجة كبيرة من المستوطنين و راحوا يضغطون على الحاكم العام جول كارد ، فذهب هذا الأخيرإلى حد أن طالب الأوساط الرسمية بفرنسا بعدم استقبال الوفد ، خاصة وقد ذكرنا سابقا بان هناك شخصيات كانت متعاطفة مع الوفد السابق مثل فيوليت وشوطان وقرنوت وغيرهم ، و يبدوا انم ضغط المعمرين كان أشد متانة و أكثر ثقلا بحيث تكسرت على عاتقه كل الرؤوس وتبخرت كل الآمال ووجد الوفد نفسه بباريس في عزلة تامة من الهيئات الرسمية و رفض استقباله من جميع الأطراف المسؤولة واكتفى باستقبال بعض الهيئات الغير الرسمية و التي تطوعت باستقباله مثل الحزب الراديكالي و لجنة الحزب الاشتراكي وجمعية الدفاع عن حقوق الإنسان[43].

فكانت بذلك خيبة أمل كبيرة بالنسبة للمنتخبين المسلمين الجزائريين وكان الاصلاحيون يتابعون عن كثب و باهتمام جل النشاط السياسي للمنتخبين المسلمين، بل انتهى بهم الأمر إلى اعتبار هؤلاء محاميهم الشخصيين و لم يبخلوا عليهم بالمشورة والتشجيع لذا كان إخفاق المندوبين المسلمين بباريس بمثابة إخفاق جديد لحركتهم، وكان هذا الإخفاق بسبب تدخل الحاكم العام كارد ، مما أدى إلى توتر العلاقات بينه وبين المنتخبين المسلمين ، وكرد فعل على الاهانة التي تعرض لها الوفد استقال جل المنتخبين المسلمين(مندوبو المجالس المالية ، المستشارون العامون ، البلديون ، أعضاء الجماعات) من مهامهم، غير أن جول كارد لم يرضخ أمام هذه الاستقالات التي قاربت ألفي استقالة (من بينها ألف وست مائة من مقاطعة قسنطينة وحدها) ،معلنا عن إصلاحات مشروطة لعودة الهدوء.هذه الكلمة السحرية "إصلاح" منذ 1930لازمة جميع المطالب الأهلية ، بعثت الهدوء في النفوس فقد حث الأمل

المسلمين التعاون مع الإدارة من جديد .وأمام هذا الوضع قام الحاكم العام جول كارد في 24 فيفري 1934 بتشكيل لجنة " تحسين الأوضاع المادية والمعنوية"[44] التي قامت بتقديم بعض التوصيات منها أولا الموافقة على موقف الإدارة في السماح فقط لأعضاء الجمعية الدينية الإسلامية بالخطابة في المساجد و أيدت رأيها بأن الصحيفة الرسمية المصرية تحدد الخطباء المسموح لهم بمزاولة الخطابة في المساجد، ثانيا إن قانون الصحافة الصادر في فرنسا في 29 جويلية 1881 و الساري المفعول في الجزائر ينبغي إعادة النظر فيه ذلك أنه عند صدوره لم يكن هناك صحافة جزائرية ، وقد انتقدت اللجنة نقل قوانين و أنظمة رفعت لتناسب باريس إلى جنوب المتوسط حيث الأوضاع مختلفة و طلبت اللجنة من الإدارة وضع مراقبة صارمة على المطبوعات القادمة من الخارج ووضع قواعد خاصة للصحافة أما الاقتراح الثالث يتعلق بالتعليم الغربي و أشارت إلى أن بعض المدرسين يعطون التعليم طابعا سياسيا و أن الأهالي لديهم رغبة في تعليم أبنائهم و تثقيفهم بلغة يعتبرونها مقدسة وارتأت اللجنة أن تكون هناك رقابة شديدة على هذه المدارس من ناحية المناهج و أسماء المدرسين و ثقافتهم لكي يجبروا على التقيد بمهمة التعليم فقد ، وقد كانت الصحافة الأوروبية في الجزائر صدى لأعمال هذه اللجنة [45].

كانت الإدارة تعتقد أنها بإحالة الموضوع إلى لجنة كهذه كفيلة بإسكات صوت المعارضة . حيث إن توصيات اللجنة لمتكن سوى خاتم شمع تختم به الإدارة على تصرفاتها غير القانونية ، فان المعارضة استمرت اذ إن جريدة "صوت الأهالي " أصدرت عددا خاصا في 18 ماي 1934 هاجمت فيه اللجنة لتدخلها في مسالة تدريس اللغة العربية و الوعظ في المساجد و حرية الصحافة كما تلقت الحكومة الفرنسة عددا كبيرا من البرقيات والرسائل تحتج على السياسة الفرنسية وبرغم من تلك المعوقات استمرت الجمعية في المطالبة بحرية الوعظ والإرشاد في المساجد وحرية التعليم ، و هنا لجأت فرنسا إلى الاستعانة باللجان الوزارية المختلطة لشؤون المسلمين والتي شارك فيها ممثلون من الوزارات لدراسة أحوال الجزائر برئاسة ميرانت مدير الشؤون الأهلية فقررت اللجنة إيفاد مندوبيها السيناتور الفرنسي موتبنى لدراسة الأوضاع في الجزائر كما قررت استدعاء الحاكم العام جول كارد ، و قد اجتمعت هذه اللجنة مع موفد اللجنة الوزارية المختلطة المذكورة آنفا وعرضت عليه الأوضاع في الجزائر و عند عودة السيناتور إلى باريس وقدم تقريره إلى اللجنة المختلطة فما كان منها إلا أن أصدرت قراراتها بتأييد الحاكم العام كارد وقرارات اللجنة الوزارية[46] والتي جاءت قراراتها كما يلي :

1- تسجيل خيبة أمل أخرى للمنتخبين المسلمين الجزائريين من القرارات التي صدرت عن هذه اللجنة .

2- عدم اكتراث الفرنسيين للمساعي السياسية التي قام بها المسلمون الجزائريون في سنة 1933 (الوفد المرسل).

3- اهتمام الحكومة الفرنسية بمطالب المعمرين الأوروبيين في الجزائر و جعلها في المقام الأول .

4- اقتناع الجزائريين بان فرنسا عاجزة تماما حيال سياسية الحكومة العامة الممارسة في الجزائر .

5- دور النواب في الجزائر (نواب المجلس الوطني، المندوبون الماليون ، الصحافة الفرنسية في العاصمة و باريس و جماعات الضغط المختلفة) كان حاسما في 1934[47]، فقد اتهم المندوب المالي " كوبي " الحاكم العام كارد بصراحة ما يعانيه الجزائريون من بؤس و شقاء و أكد أن الحاكم العام هو من سلط عليهم الضرائب الفادحة و الإرهاب و القمع الشرس و الاستفزاز المتواصل و التواطؤ مع عصابات " صلبان النار"[48] و كل الذين يشجعون العرب ضد اليهود لذلك يجب عزله من منصبه[49] .

6- تحميل ميرانت مدير الشؤون الأهلية مسؤولية جميع التدابير و القرارات المناهضة للحركة الوطنية هذا من جهة و من جهة أخرى كان محاصرا من قبل النواب المعمرين محاصرة شديدة و اتهموه بأنه متسامح مع النخبة الوطنية من خلال تمريره لبعض المطالب الجريئة من طرف الشخصيات الإسلامية للإدارة الفرنسية .

7- انتقاد السياسة العامة للحاكم العام جول كارد من طرف المندوبين الماليين الأوروبيين في المجالس المالية لدورة ماي و جوان 1934 .

فعقدت هذه اللجنة جلسة و انتهت بالتوصيات التالية:

1- تأييد القرار الإداري بغلق المساجد في وجه الوعظ و الإرشاد غير المرخص لهم و ذلك للمحافظة على الأمن و النظام.

2- اتخذت الإدارة الفرنسية بعض الإجراءات لمراقبة الصحافة التخريبية الأهلية ومنع من دخول الصحافة الفرنسية التي تحتوي على معلومات مثيرة في الخارج[50].

5- أحداث قسنطينة 1934 ونتائجها

في يوم 4 أوت 1934 انفجرت أحداث بقسنطينة بين اليهود و المسلمين الجزائريين[51]، جرت وقائعها على خلفية تدنيس مسجد"سيدي الأخضر "[52]الذي تهجم عليه اليهودي " الياهو خليفي" وهو في حالة سكر فقد انهال على المسلمين بالشتم وسب الرسول صلى الله عليه وسلم ، وانتشر الخبر بين المسلمين واليهود مما أحدث ذلك صدامات بينهم استمرت أسبوعا أو أكثر[53] بينما كان اليهود مسلحين يطلقون النار من النوافذ و الشرفات كان المسلمون يواجهون الرصاص وهم مجردين من الأسلحة التي كان ممنوعا عليهم منعا باتا من امتلاكها او حملها.

و قد كان لكثافة العنصر اليهودي في المدن الكبرى من الجزائر تأثير في سلوكهم إزاء المسلمين ، مما كان يعكر علاقات الجوار بين الطرفين .فبالنسبة للشرق الجزائري ازدادت نسبة اليهود

ب 89% في أكثر من جيل (1891-1930) و يوضح ذلك من خلال الجدول التالي :

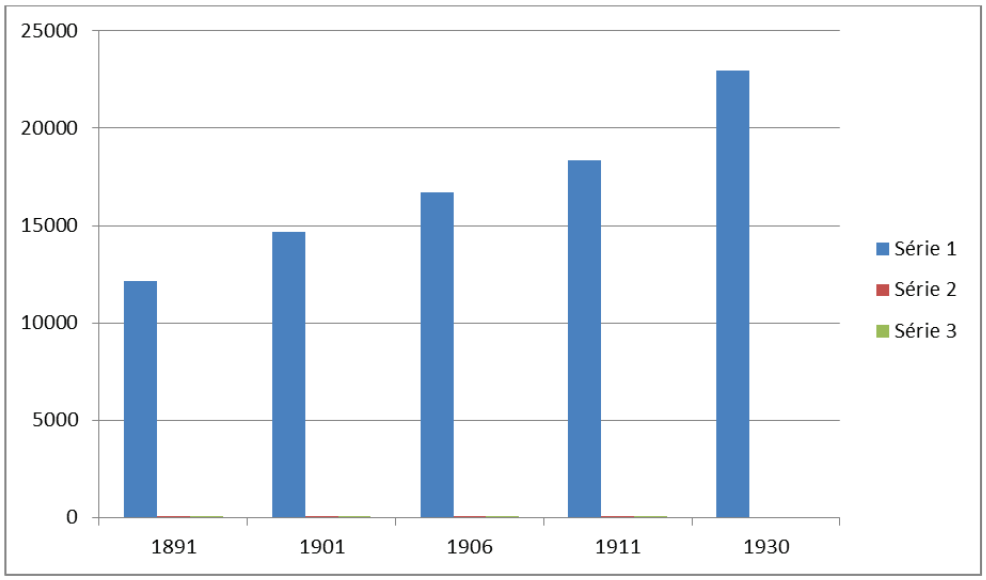

من خلال تحليلنا لهذا الجدول البياني نلاحظ تزايد هائل لليهود في قسنطينة و الذي دعمته الرفاهية المادية التي كان يعيشها اليهود ، ويرجع ذلك لكونهم يحترفون التجارة ، إضافة إلى القروض التي كانوا يمنحوها للمسلمين بحصولهم على فوائد مقابل ذلك[54] ونتج عن تلك الأحداث مايلي : .

1- مقتل أكثر من عشرين شخصا من اليهود وكان معظمهم من الرجال، أما المسلمون لم يفقدوا سوى شخصين من بينهم طفل صغير قتل على يد شرطي يهودي أما الجرحى قد بلغ عددهم عشرين شخصا في كل جانب(55).

2- تخريب الدكاكين و محلات المجوهرات التي هي ملك اليهود و كسر السيارات و بذلك كان اليهود أكثر المتضررين من هذه الأحداث ، وهذا ما أدى إلى ازدياد العداء و التعصب بين الطرف المسلم و الاجنبي .

3- خسائر مادية قدرت ب 20 مليون فرنك بالنسبة لليهود[56].

4- إعلان حالة استنفار قصوى مما جعل الحاكم العام كارد يستدعي وفدا من المسلمين ووفدا من اليهود و ألقي عليهم خطابا يدل على وقوفه موقف الحاكم العادل الذي يريد أن يعرف الحقيقة منهم ، وقد فوض المسلمون ابن جلول ممثلا لهم فألقي خطابا مدعما كلامه بصور فوتوغرافية مما أعطي صورة حية للوضع مقنعا بذلك الحاكم العام كارد و في نهاية اللقاء عبر كل وفد عن أسفه و وعدهم بإرجاع الهدوء إلى طبيعته في قسنطينة و حمل المسلمون ذلك الوعد على محمل الجد بخروج الوفد الإسلامي[57] الذي يمثله ابن باديس إلى الشوارع يعلم الناس بمقابلتهم للحاكم العام كارد و اتفاقهم معه على ملازمة الهدوء و السكينة و خطب فيهم ابن باديس على التحلي بالرزانة و الحكمة و تركهم الخوض في استفزازات اليهود لهم[58] .

رغم بذل ابن باديس قصارى جهده في تهدئة الأوضاع إلا انه اتهم من طرف الحاكم العام كارد بأنه المسؤول عن أحداث قسنطينة و اتهم كذلك بأنه مرتبط بحركة الجامعة الإسلامية والقومية العربية في الشرق الأدنى، و اتهامه لابن جلول[59] بأنه يمثل الجناح السياسي لحركة العلماء نظرا للتأييد الذي يتلقاه من أعضاء الجمعية الجناح السياسي لحركة العلماء وقدا بلغكارد وزير الداخلية بان العلماء حافظوا على علاقتهم مع اللجنة التي انبثق فيها مؤتمر القدس الذي انعقد في 31ديسمبر1931 وادعى كارد بان العلماء استلموا أموالا من هده اللجنة التي تقدر ب 50جنيه إسترليني وترجع جملة هذه الاتهامات للتأثير الذي أحدثته الجمعية في نفوس الجزائريين و عاملا مهما في إيقاظ الأمة وتنويرها فكريا و هذا ما جعل الجمعية في نظر الحاكم العام كارد المتسبب الرئيسي لحوادث قسنطينة 1934 و القصد من ذلك تبرئة ذمة اليهود بطريقة غير مباشرة[60].

يرى بعض المؤرخين أن الحملة الشرسة التي شنتها الإدارة الفرنسية ضد جمعية العلماء قد زادت من تماسك ووحدة صف العلماء من منتصف الثلاثينات خاصة في ظل التغيير الذي حدث في صفوف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بعد الاضطهاد الذي طال أعضائها و تقرب ابن باديس من الحركات السياسية في الجزائر ضد مواقف الإدارة الفرنسية و ذلك لكسب تأييد و تعاطف هذه الأحزاب ، بحيث أصبح قادة الجمعية يعاملون زعماء الأحزاب السياسية بالمثل و يعملون معهم سواء بقصد منحهم أصوات المنخرطين في الجمعية أو بدعم المشاريع الخاصة بجمعية العلماء المسلمين و القيام بضغوطات مشتركة على السلطات الفرنسية لكي تستجيب

إلى مطالبهم[61].

واجهت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ما بين سنتي (1934-1935) صعوبات كبيرة حيث تزعم الأمين العمودي[62] الأمين العام للجمعية حملة لانضمام جمعية العلماء إلى الأحزاب السياسية و خاصة حركة المنتخبين المسلمين إلا إن الشيخ الطيب العقبي[63] رفض ذلك و جاءت مظاهرات أوت 1934 ضد اليهود لكي يبرهنوا على وطنية جمعية العلماء المسلمين و تمتعها بمكانة سياسية في الأوساط الشعبية وخاصة في ظل تنامي العمل المطلبي قامت الإدارة الاستعمارية بتدابير قمعية ثبتها مرسوم 30مارس 1935 الذي أصدره مارسيل رينيه[64] و ذلك لقمع المظاهرات ضد السياسة الفرنسية بالجزائر[65] و قد جاء هذا المرسوم ليدعم مجموعة القوانين والمراسيم الخانقة للحريات و يمهد الطريق لأكثر أشكال العنف تعسفا و كأن ترسانة القمع الجاهزة لم تكن ثابتة و في نفس الوقت تم تعزيز قوات الأمن بدل الإصلاحات المنتظرة، وقد كشفت هذه السياسية القمعية المألوفة في الجزائر حدود النشاط الإصلاحي ، لكن مع ذلك لم تفت في عزيمة الحركة المطلبية و الاحتجاجية و كان من نتائجها تقارب القوى الاجتماعية السياسية من أوروبيين ومسلمين من مختلف الاتجاهات (شيوعيين، اشتراكيين، ليبراليين أو وطنيين (نجم شمال إفريقيا)، علماء و منتخبين وقد وقفت هذه القوى صفا واحدا ضد القمع دون أن يؤدي ذلك إلى الاتفاق فيما بينها حول أهداف سياسية مشتركة[66].

خاتمة

كانت تولية الحاكم العام جول هنري كارد في الجزائر سنة 1930 مصادفة للذكرى المئوية بعد دخول الفرنسيين القرن الثاني من احتلالهم للجزائر وقيامهم باحتفالات كبيرة و استعراضات استفزازية مصحوبة باهانات وهجمات ضد الشعب الجزائري، إلا أن هذه الاحتفالات قد تركت نتائج هامة على الحركة الوطنية الجزائرية بعدما أن أثارت بشدة شعور الوطنيين بالاهانة فكان من أبرز ردود الفعل المختلفة التي أعقبت سنة 1930 هو توحيد علماء الجزائر وإخراج فكرة جمعيتهم إلى الوجود بتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كحزب سياسي في 5 ماي 1931 لتصبح بذلك حقيقة واقعة و نقطة انطلاق جديدة للحركة الوطنية الجزائرية.

هذه السياسة الفرنسية التي طبقتها الإدارة مع جمعية العلماء خلال الثلاثينات ليس بالسياسة المغايرة التي طبقتها مع جماعة النواب الذين كانوا يمثلون الاتجاه الإدماجي ويطالبون بالمساواة في الحقوق مع الفرنسيين ، ولو أن الإدارة الفرنسية لم تضغط على جماعة النواب كثيرا إلا أنها قد جعلت هذه الجماعة تفقد الثقة في الحكومة الفرنسية بعدما أن رفضها المجتمع الفرنسي من جهة و خيب آمالها مشروع فيوليت من جهة أخرى، هذا ما جعل النخبة تكسب ثقة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من خلال موقفها الجليل بزيارة وفد من جماعة النخبة إلى باريس وعرض بعض المسائل السياسية ومن بينها قضية الشيخ العقبي الذي منع من التدريس في المساجد ووضع تحت المراقبة المشددة من طرف الحكومة العامة في الجزائر.

أما عن فاجعة قسنطينة الأليمة التي حدثت بين مسلمي الجزائر و اليهود فما هي إلا مكيدة مدبرة ضد الجزائريين ، بحيث راحت الإدارة الفرنسية تشدد وتلقي القبض على المئات من الجزائريين وحدهم دون التحقيق مع اليهود، و في الواقع أن الجزائريين كانوا قادرين على استئصال العنصر اليهودي من القطر الجزائري والدلالة على ذلك هو نتائج هذه الحادثة التي كلفت اليهود قتلى كثر و تخريب ممتلكاتهم العامة ، فجميع العقوبات الإدارية والشرعية نزلت على الجزائريين وحدهم بينما لم يصب اليهودي شيء من هذه العقوبات، هذا ما جعل الجزائريين يشعرون بالضعف من جميع النواحي بسبب السياسة الطائفية التي اتبعتها الحكومة العامة في الجزائر رغم بعض المساعي التي قدمتها الحكومة في محاولة تهدئة الأوضاع ويظهر ذلك من خلال دعوة الحاكم العام شخصيات مهمة من الطرفين ، ومثل بن باديس وابن جلول الوفد الجزائري وبرروا رد فعل المسلمين العزل في مواجهة اليهود المسلحين ،و أقروا لهم بحالة الدفاع الشرعي عن النفس أمام خطر المسلح .

يبدوا أن عهد الحاكم العام جول كارد لم يشهد هدوءا سياسيا بعد اختتام فترة حكمه بقيام الشعب الجزائري بمظاهرات كبيرة في بعض المدن الجزائرية احتجاجا على السياسة الفرنسية المطبقة في الجزائر لتقوم الإدارة الفرنسية بالإعلان عن مرسوم رينيه الداعم للمراسيم السابقة في تشديد العنف ضد الشعب الجزائري الذي طالما كان ينتظر إصلاحات من طرف الإدارة الفرنسية .

الهوامش

1- قانون الأهالي : صدر قانون الأهالي في 26 جون 1881 و هو عبارة عن مجموعة من النصوص الاستثنائية التي فرضت على الشعب الجزائري منذ عام 847 ، حيث يقتضي منه أن يظهر الطاعة العمياء للمستوطنين ، وبقي هذا القانون ساري المفعول حتى 1944 . ينظر : عمار عمورة ، تاريخ الجزائر من قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2005 ، ص 400 .

2- محمد قنانش ، الحركة الاستقلالية ما بين الحربين (1919-1939) ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1992 ص 51.

3- الداي حسين (1818-1830) :آخر دايات الجزائر ، من عائلة تركية ولد سنة 1773بقرية فورلا الواقعة على الشاطئ الجنوبي لأزمير ، نشأ باسطنبول حيث حفظ القرآن الكريم وتعلم القراءة والكتابة ، وتلقى تدريبا عسكريا في المدارس التركية العسكرية ، شهدت الجزائر في عهده الحملة الفرنسية وهو صاحب توقيع على معاهدة الاستسلام . ينظر : سفيان صغيري ، العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر (1671-1830) ، مذكرة لنيل درجة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية ، قسم العلوم الإنسانية ، 2011-2012،ص 137.

4- البشير الإبراهيمي : ولد سنة 1880 في بجاية، درس و درس بالشرق الجزائري، استقر سنة 1922 بسطيف ، انظم ككاتب في جريدة الشهاب عند

تأسيسها . ينظر : عثمان سعدي ، الجزائر في التاريخ ، دار الأمة للطباعة والنشر و التوزيع ، الجزائر، 2013 ، ص 685 .

5- غاستون دوميروق : ولد في 1 أوت 1863 في اقفيف ، درس في ثانوية نيم وواصل دراسته ليسانس في القانون في باريس ، بدأ مهنته كمحامي في نيم 1885 ثم قاضي في الهند ، ثم قاضي في الجزائر 31 ديسمبر 1893 أنتخب نائب على مدينة نيم وكان نائبا في ثلاثة عهدات 1898 1902- 1906- و عين وزير التجارة في سنة 1906-1908 وسيناتور 1908-1910 ورئيس للجمهورية الفرنسية 01931-1924 وتوفي عام 1937 .ينظر :

Mohamed Tiab ,Chronologie Algérien ,Tome 1,Edition Algérie ,1999 ,p.208 .

6- عبد الكريم بوصفصاف ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و دورها في تطور الحركة الوطنية 1931-1945 ، عالم المعرفة ، الجزائر ، الطبعة الثانية، 2009، ص 85 .

7- احمد توفيق المدني،كتاب الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية الجزائر،ط1984،2،ص93.

8- نجم شمال إفريقيا : تأسس نجم شمال إفريقيا في فرنسا عام 1926 ضمن صفوف الحركة العمالية بزعامة الحاج علي عبد القادر ، وفي سنة 1927 أصبح أمينا عاما للحزب وحسب بنيامين سطورا فإن مصالي الحاج متشبع بالاشتراكية الماركسية إذ انخرط في الحزب الاشتراكي ثم انخرط في الحزب الشيوعي الفرنسي عام 1926 و على مر الأيام اكتسب مصالي الحاج القائد جاذبية جاذبية ساحرة بالنسبة إلى أولئك الذين كانوا يتملقون إليه ، حل نجم شمال إفريقيا وعاد إلى الحياة في سنة 1937 تحت تسمية حزب الشعب الجزائري ليظهر من جديد تحت تسمية حركة الانتصار للحريات الديمقراطية عام 1946 وهو حزب قانوني لديه نواب في المجلس الفرنسي و فرع مسلح هو المنظمة الخاصة . ينظر : ليلى بن عمار بن منصور فرحات عباس ذلك الرجل المظلوم ، ترجمة حسين لبراش ، دار الجزائر للكتب ، الجزائر 2011 ، ص ص 37 38. وينظر كذلك : سعيدي مزيان ، قضايا ودراسات تاريخية ، وزارة الثقافة ، الجزائر ، 2013 ، ص 123 .

9- عبد الكريم بوصفصاف ، جمعية العلماء..... ودورها ، المرجع السابق ، ص 86 .

10- موريس فيوليت (Maurice Viollette): ولي حاكما هاما من 1925 الى 1927 ، كان ينتمي للحزب الاشتراكي ماسوني ذو فكرة استعمارية وساهم في الحياة السياسية الفرنسية ، عاصر الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر ، كما كان خبيرا في الشؤون الاهلية اثناء فترة حكم الجبهة الشعبية ، صاحب الكتاب المشهور L'algérie Vivra-t-elle ? .ينظر : شارل روبير اجيرون ، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 الى اندلاع حرب التحرير 1954 ، تر جمال فاطمي و آخرون ، الجزء الثاني ، المجلد الثاني ، شركة دار الأمة ، الجزائر ، 2008 ، ص 639 .

11- بوتان: هو المهندس الفرنسي صاحب المشروع الذي أعده بمنهجية مثالية لاحتلال الجزائر ، و أعتبر منطقة سيدي فرج هي النقطة الملائمة للنزول بعدما وصفها وصفا دقيقا و طوبوغرافيا . ينظر : فريد بنور ، المخططات الفرنسية اتجاه الجزائر1782-1830 ، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2008 ، ص 401 وما بعده.

12- عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء..... ودورها، المرجع السابق، ص87

13- رابح تركي ،الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي و التربية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر الطبعة الخامسة، 2001 ، ص 41 .

14- العربي التبسي : هو من الشخصيات الهامة في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلى جانب بن باديس ، الإبراهيمي والطيب العقبي ، اشتغل بالتعليم مع عودته إلى الجزائر سنة 1925 ، والتحق فيما بعد بجمعية العلماء ليصبح أحد شخصياتها المرموقة ، عين أمينا عاما للجمعية 1935 ، ثم نائب للرئيس في 1940 ، القي عليه القبض و سجن عدة مرات بسبب أفكاره المناهضة للاستعمار، اغتيل في 17 أفريل 1957 من طرف الجيش الفرنسي . انظر :محمد الشريف ولد الحسين ، : من المقاومة إلى الحرب من اجل الاستقلال 1830-1962 ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2010، ص 48 و للمزيد أكثر ينظر: احمد الرفاعي شريفي : مقالات و آراء جمعية العلماء المسلمين (الشيخ العربي تبسي) ،الجزء الثالث، دار الهدى، الجزائر، 2011 .

15- مبارك الميلي : ولد في ميلة 1898 تلقى تعليمه الأول في الكتاب ، ثم انتقل إلى الدراسة في الجامع الأخضر على يد الشيخ عبد الحميد بن باديس ومنه انتقل إلى جامع الزيتونة حيث حصل على شهادة التطويع عام 1922 ودرس في منطقة الاغواط وهو أول من ألف في تاريخ الجزائر في العصر الحديث ، كان من الأعضاء المؤسسين لجمعية العلماء المسلمين تولى رئاسة تحرير البصائر ، ينظر: مازن صلاح حامد مطبقاتي، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1349_1931/1358_1939 ، مذكرة ماجستير ، جامعة الملك عبد العزيز ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم التاريخ 1984-1985 ، ص 94

16- نادي الترقي : تأسس سنة 1927 بالجزائر العاصمة من طرف أعيان مدينة الجزائر و تأسس بمناسبة تحضير فرنسا بمناسبة الذكرى المئوية و كان مركز لتأسيس الجمعيات و النوادي الأخرى و دعم تنشيط حركات التعليم العربي الحر و مركز إلقاء المحاضرات العلمية ومن أعضائه محمود بن ونيس، احمد توفيق المدني و عمر الموهوب و غيرهم . ينظر ، الحواس الوناس ، نادي الترقي و دوره في الحركة الوطنية الجزائرية 1927-1954 دار شطايبي للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2013 ، ص 105 وما بعدها .

17- رابح تركي ، المرجع السابق ، ص 42 .

18- سورة الرعد، الآية 11.

19- الوناس الحواس ، المرجع السابق ، ص 178 .

20- نفسه ، ص 180.

21- Echo D'Alger, le conseil des ministres a désigné hier, M. jules carde pour succès A. M. pierre bordes, samedi 04 Octobre 1930 N = 76

22- بيير بورد (Pierre Bordes): شغل منصب عامل عمالة الجزائر ، ثم عامل عمالة قسنطينة التي كانت تضم منطقة الاوراس ، وقد شهد عمليات التنظيف التي كانت تقوم به الإدارة الاستعمارية في منطقة الأوراس 1916 ضد الثوار (ثورة الاوراس 1916) كما شغل بين سنتي 1919- 1921 منصب الكاتب العام للإدارة الفرنسية في الجزائر ثم حاكما عاما عليها من سنة 1927 إلى 1930 . ينظر : أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، الجزء الثاني ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1992 ، ص 305 .

23- علي مراد : الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر من 1925-1940، ترجمة محمد يحياتن ، دار الحكمة الطبعة الثانية ، الجزائر ، 2007،ص255 .

24- مازن صلاح حامد مطبقاني ، المرجع السابق ، ص 194 .

25- ميرانت : كان يشغل منصب الشؤون الأهلية و الكاتب العام لولاية الجزائر والمنشور الذي أصدره عبارة عن تعليمات إدارية موجهة من رجال الأمن في الإدارة الفرنسية في شتى نواحي القطر بأمرهم بمراقبة العلماء و التضييق عليهم ومنعهم من أداة مهمتهم الدينية و تعليم اللغة العربية بدعوى أنهم ينشرون المبادئ الوهابية و المذهب الشيوعي . ينظر : ابو القاسم سعد الله ،الحركة الوطنية الجزائرية 1930- 1945، الجزء الثالث، دار الغرب الإسلامي لبنان، ص 21 .

26- عبد الكريم بوصفصاف : جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و علاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى ، دار البعث الجزائر، ص 194 .

27- محمد الميلي: المؤتمر الإسلامي الجزائري ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر ، 2007 ،ص ص 38-387

28- قانون 18 أكتوبر 1892 :ينص هذا القانون على ضرورة أن يتحصل كل من يريد فتح مدرسة عربية على رخصة من الإدارة الفرنسية ، وكان القصد من تفعيل ذلك القانون القديم هو منع قيام مدارس عربية حرة . ينظر : الميلي ، المرجع السابق ، ص 388 .

29-مازن صلاح حامد مطبقاني ، المرجع السابق ، ص 198.

30- ميشال : كان يشغل منصب رئيس الشؤون الأهلية و الكاتب العام لولاية الجزائر و كان صاحب المنشورات التي أصدرها في الجزائر ضد جمعية العلماء المسلمين . ينظر :بوصفصاف، جمعية العلماء ... و علاقتها ، المرجع السابق ،ص99 .

31- مازن صلاح حامد مطبقاني ، المرجع السابق ، ص 195 .

32- يحي بوعزيز : سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954 ، دار البصائر للنشر ، الجزائر ، طبعة خاصة ، 2008 ،ص 119.

33- احمد الرفاعي شريفي ، المرجع السابق ، ص 342 .

34- تذكر الشهاب بأن الوالي العام الفرنسي قد طلب من رئيس الجمعية

الدينية بإصدار هذا القرار حتى تتحمل الجمعية الدينية ورئيسها المسلم أحمد بن صيام مسؤوليته أمام الجمهور و لكن رئيس الجمعية رفض ذلك وبعد شهر طلب منه ذلك منه من جديد فرفض واضطر الحاكم العام و نائبه مشال بإصدار القرار باسمه.

35- جمعية علماء السنة : هي جمعية دينية انسلخت عن جمعية العلماء المسلمين تأسست بتاريخ 13 اكتوبر 1932 برئاسة الشيخ المولود بن الصديق الحافظي المدرس ببني حافظ بلدية قرقور بولاية سطيف وتعتبر جمعية علماء السنة من الجمعيات المعارضة للحركة الإصلاحية و اتضح ذلك جليا في علاقتها بالطريقة العلوية . ينظر: احمد مريوش: الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية ، دار هومة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الجزائر ، 2008 .ص 199 .

36- مازن صلاح حامد مطبقاني ، المرجع السابق ، ص 197 .

37- محمد الميلي ، المرجع السابق ، ص 380.

38- علي مراد ، المرجع السابق، ص 182 .

39- نفسه ، ص 183 .

40- عبد الرحمن بن إبراهيم العقون ، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر ، الجزء الاول ، منشورات السائحي ، الجزائر ، 2007 ، ص ص 450-451 .

41- نفسه ، ص 455 .

42- محمد القورصو ، عبد الحميد بن باديس نصوص مختارة ، وزارة الثقافة ، الجزائر ، 2009 ، ص ص 106-107.

43-عبد الرحمن بن إبراهيم العقون ، المرجع السابق ، ص 459 .

44- مهمة اللجنة هي تقديم الاقتراحات للحاكم العام وتتكون من مستشار حكومي _ ستة أعضاء من القسم العربي من النيابيات المالية _ عضو من النيابيات المالية عن القبائل _ ستة من أعضاء المستشارين العاميين الجزائريين بواقع اثنين عن كل قطاع _ عميد كلية الحقوق _ اثنان من القضاة المسلمين _مديري الشؤون الأهلية للخدمات الاقتصادية و الصحة العامة والغابات _ ثلاثة أعضاء من الغرف التجارية و ثلاثة أعضاء من الغرفة الوزارية .

45- مازن صلاح حامد مطبقاني ، المرجع السابق ،ص 205.

46- نفسه ، ص 206 .

47- علي مراد، المرجع السابق ،ص ص 184-185.

48- حركة صلبان النار : تنامت ابتداء من 1929 فروع لحركة صلبان النار في داخل البلاد ، وجذبت إليها العديد من الأهالي خاصة قدماء المحاربين الذين كان يؤطرهم بعض الوجهاء ، وأشهرهم إيباعزيزن نقيب هيئة المحامين ل تيزي وزو وفي 1935 أنشأ العقيد ديلاروك مخاطر يقظة الإسلام على السيادة الفرنسية في الجزائر و فضح إخفاق السلطات العمومية و قد تم حل صلبان النار بمرسوم جويلية 1936 .ينظر :محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939 ، ترجمة امحمد بن البار الجزء الأول ، شركة دار الأمة، الجزائر، 2008 ، ص 581 .

49- يحي بوعزيز ، ثورات القرن العشرين ، دار البصائر للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2009 ، ص 17 .

50- فرحات عباس: الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم (الشاب الجزائري)، ترجمة احمد منور الجزائر، 2007 ،ص 46.

51- محمود عبدون ، شهادة مناضل من الحركة الوطنية ، منشورات دحلب ، الجزائر ، 2013 ، ص 24 .

52- سيدي الأخضر : هو الجامع الديني و الفكري للحركة الإصلاحية في قسنطينة و إمامه ابن باديس ينظر : مراد المرجع السابق ، ص 197 .

53- عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء ... و علاقتها، المرجع السابق،ص204 .

54- علي مراد ، المرجع السابق ، ص 201.

55- عمار طالبي ، عبد الحميد بن باديس حياته و أثاره ، الجزء الثاني ، المجلد الرابع ، دار المتعلم للنشر و التوزيع الجزائر ، 2015 ، ص 505 .

56- علي مراد ، المرجع السابق ، ص 203.

57- الوفد الإسلامي :يتكون محمد المصطفى ، ابن باديس ، بن جلول ، إسماعيل بن العقون ، محمد الصالح أمزيان و كلاهم إما نواب ماليون و عماليون أو نواب بلديون و مختار الحاج سعيد المحامي . ينظر ، المطبقاني ، المرجع السابق ، ص428 .

58- علي مراد ، المرجع السابق ، ص 198.

59- ابن جلول : ولد محد صالح جلول سنة 1896 بمدينة قسنطينة من عائلة ثرية ، تلقى تعليمه الأول بمسقط رأسه ثم انتقل إلى باريس لمواصلة دراسته و سجل بكلية الطب التي تخرج منها سنة 1924 و بدأ ممارسته المهنية كطبيب بالجزائر ، بدأ نشاطه السياسي منذ العشرينات ، ترأس فدرالية المنتخبين و دعوته إلى المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين ، وكان يكتب مقالاته في جريدة التقدم لسان حال الفدرالية . ينظر : حميد عبد القادر ، دروب التاريخ (مقالات في تاريخ الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954) ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2007 ، ص 198 .

60- مازن صلاح حامد مطبقاني ، المرجع السابق ، ص 213.

61- بوحوش عمار : التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962 ، دار البصائر للنشر ، الجزائر ، الطبعة الثالثة، 2008 ،ص 256.

62- الأمين العمودي : أحد رموز النهضة الوطنية و يعد من رواد الحركة الأدبية والفكرية إبان العهد الاستعماري ، تقلد عدة وظائف في مساره المهني كاتب عدل ووكيل شرعي و عميد الشرعيين ، شغل منصب الأمين العام لجمعية العلماء المسلمين و كاتبا لها ما بين 1931-1936 ، أسس جريدة لاديفانس سنة 1934 للدفاع عن حقوق المسلمين . ينظر : الحاج عبد القادر يخلف ، محمد الامين العمودي شهيد القلم والكلمة ، مجلة العصور الجديدة ، العدد 9 ، 2013 ، ص 141 .

63- الطيب العقبي : ولد بقرية سيدي عقبة قرب بسكرة ، بدأ نشاطه العلمي بالمساهمة في مختلف المنشورات الشرق الأوسط و نشر مقالات مختلفة متعلقة بالدين و السياسية ، وهو ما سبب مشاكل مع السلطات العثمانية التي نفته إلى الأناضول بتركيا . ينظر : أحمد الرفاعي الشريف ، المرجع السابق ، الجزء الثاني ، ص 49 .

64- مارسيل ريني : سياسي فرنسي امتهن المحاماة كما تولى منصب وزارة الداخلية في الفترة ما بين 1934-1935، وعرف بعدائه لشعوب المستعمرات الفرنسية .ينظر:احمد مريوش ، المرجع السابق ،ص 161 .

65- سليمان الشيخ :: الجزائر تحمل السلاح (دراسة في تاريخ الحركة الوطنية و الثورة المسلحة) ، ترجمة محمد حافظ الجمالي ، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال ، الجزائر ، ،ص 2002 ، ص 217.

66- احمد محساس : الحركة الثورية في الجزائر (من الحرب العالمية من الثورة المسلحة) ،تر الحاج مسعود مسعود و محمد عباس،دار القصبة للنشر، الجزائر، 2002 ، ص 113 .